النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

تقرير
شهر أفريل 2017

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر أفريل 2017

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر أفريل 2017
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتميديا:

طارق الغوراني

مقدمة عامة

تعتبر حريّة الصحافة والتعبير حجز زاوية في بناء الديمقراطيات الناشئة وهي حريّة كرّسها دستور الجمهورية الثانية عبر ضمانه لحريّة الرأي والتعبير والحقّ في الإعلام والحصول على المعلومة. وهذه الحقوق غير قابلة للتجزئة وهي متكاملة ولا تخضع للاستثناءات إلاّ ما تمّ التنصيص عليه في الفقرة 3 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تضع حدودا لممارسة الحقّ في حريّة الرأي والتعبير وهي أساسا "احترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة"، والأًصل في الأشياء ضمان جوهر الحقّ.

هذه المبادئ التي تمّ تكريسها في المرسومين 115 و 116 الخاصين بالطباعة والنشر والإعلام السمعي البصري، باتت مهدّدة في هذه المرحلة الانتقالية في ظلّ واقع سياسي متغيّر يمثّل مدخلا لتضييق الخناق على مساحة الحريّات، واليوم تتعمّق المخاوف من عودة التضييقات وتوظيف الإعلام لخدمة سياسات الحكّام. ولا تُخفى نقابة الصحفيين مخاوفها إزاء المؤشّرات السلبية التّي سجّلتها خلال شهر أفريل 2017 ، من ذلك دخول المسؤولين الحكوميين والموظّفين العموميين والقضاء كأطراف فاعلة في الاعتداءات التي طالت الصحفيين والتي تعكس وجود إرادة لتضييق الخناق على الصحفيين وسعي محموم من السلطة لوضع اليد على الإعلام وتطويعه ليكون في خدمتها.

ويأتي هذا التقرير في ظلّ اتّخاذ القضاء كأداة لملاحقة الصحفيين في مختلف المراحل الإجرائية (بحث ابتدائي وتحقيق ومحاكمة)، وعودة رقابة السلطة التنفيذية وبقوّة على المحتويات الإعلامية سواء عبر إيقاف النشر أو التدّخل غير المباشر في المحتويات الإعلامية بالرقابة والمنع.

ويبدو أنّ هذا الأسلوب مردّه ثقافة سلطوية تتضايق من النقد والاحتجاج، وتحنّ إلى استغلال الإعلام لخدمة الأجندات السياسوية والحزبية الضيقة، على حساب نظام إعلامي تعدّدي.

كما يتواصل تعثّر مسار تركيز هيئة النفاذ إلى المعلومة في وقت تتواتر فيه حالات المنع من العمل والاعتداءات التي رسّختها عقلية تمييزية بين وسائل الإعلام من قبل عديد الأطراف سواء كانوا موظّفين أو مواطنين، وسط استقالة شبه تامة لوزارة الداخلية عن دورها في حماية الصحفيين خلال تأديتهم لعملهم في الميدان، سواء بالتوّرط المباشر في الاعتداء عليهم أو بعدم حمايتهم من الاعتداءات، وهو ما يتناقض مع الدستور التونسي الضامن لحرية التنقل والحقّ في الإعلام والحصول على المعلومة.

ناجي البغوري
نقيب الصحفيين التونسيين

اعتداءات شهر أفريل 2017

مقدمة :

ارتفعت وتيرة الاعتداءات على الحريّات الصحفية خلال شهر أفريل من العام 2017 ووثّقت وحدة رصد الاعتداءات على الصحفيين بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 22 اعتداء على 41 صحفي ومؤسّسة إعلامية، بعد أن كانت سجلت في شهر مارس 2017 ، 20 اعتداء على 41 صحفيا ومؤسسة إعلامية، من بينهم 11 صحفية و 30 صحفي يعملون في 10 قنوات تلفزية و 7 إذاعات و 4 صحف و 3 مواقع الكترونية.

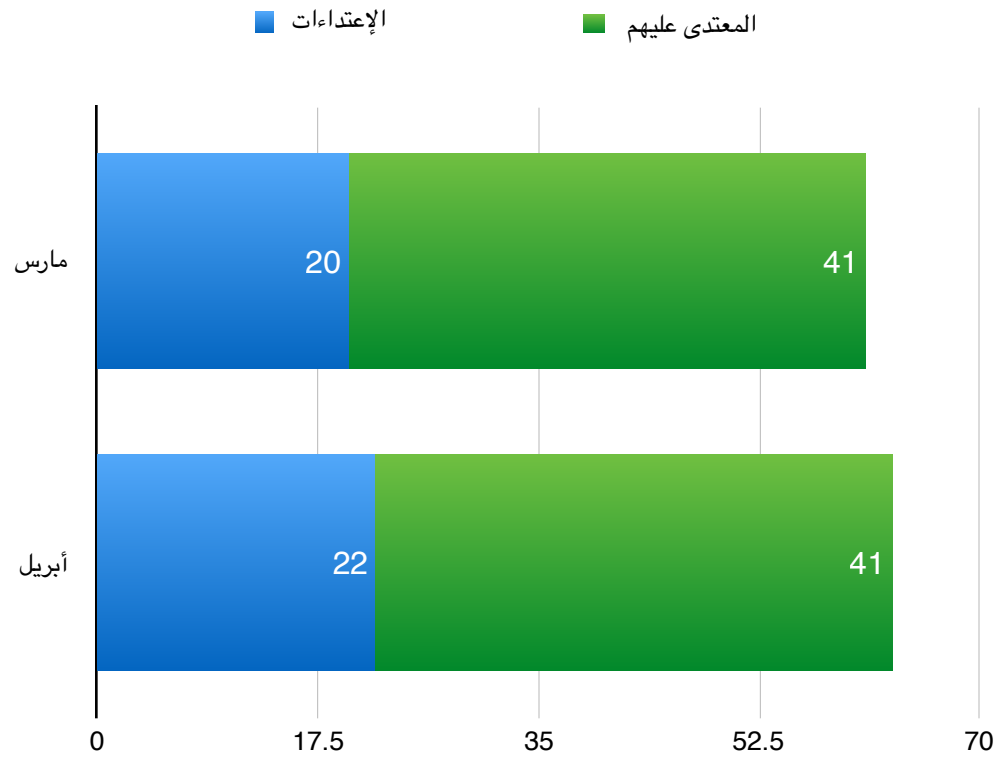

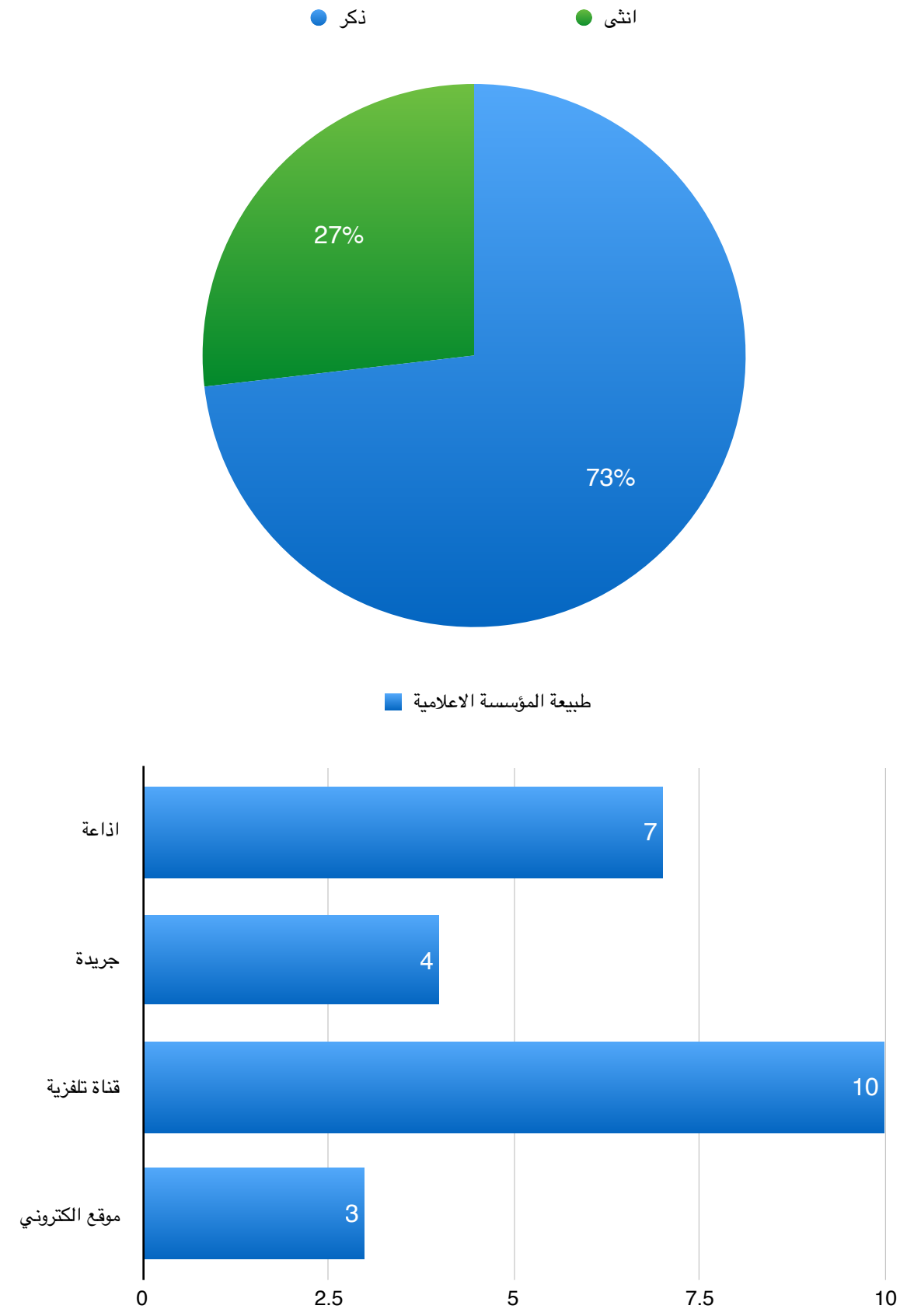
ذكر
انثى
27%
73%
طبيعة المؤسسة الاعلامية
اذاعة
جريدة
قناة تلفزية
موقع الكتروني
7
4
10
3
0
2.5
5
7.5
10

وسجّلت الوحدة تراجع دور الأمنيين في الاعتداءات المباشرة على الصحفيين خلال شهر أفريل لتنحصر في 3 اعتداءات مقابل 4 سجّلت خلال شهر مارس المنقضي. كما حافظ المواطنون على ترتيبهم بضلوعهم في 3 اعتداءات وأخذت اعتداءاتهم طابعا جديدا من ذلك احتجاز الصحفيين في سيدي بوزيد لمقايضة السلطات الجهوية.

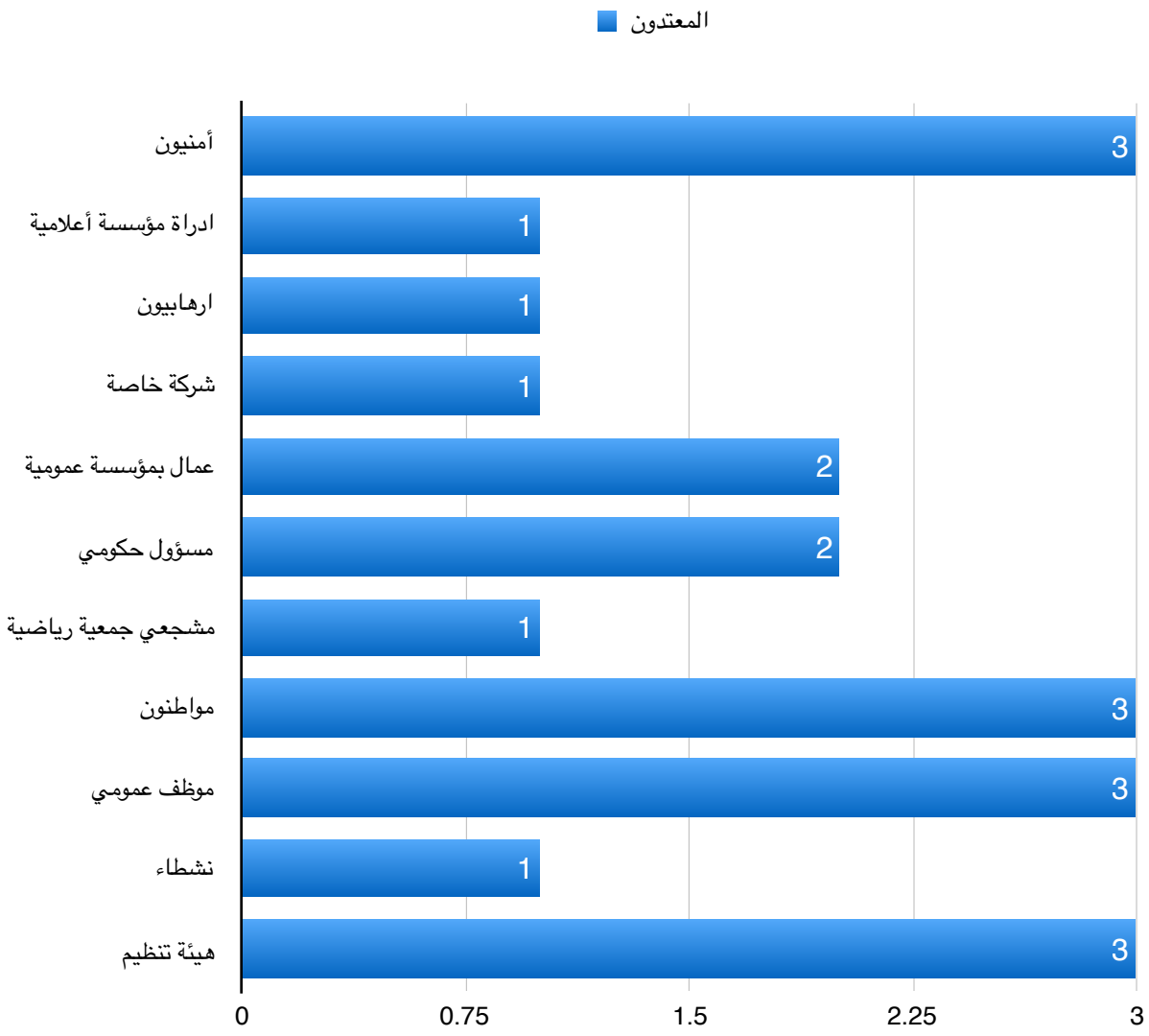

لكن العودة القويّة كانت للموظّفين العموميين الذين ارتكبوا خلال الشهر المنقضي اعتداءين اثنين في الوقت الذي مثّلوا عائقا أمام عمل الصحفي في 3 مناسبات.
ودخل المسؤولون الحكوميون على قائمة المعتدين مباشرة على الصحفيين في مناسبتين اثنين، كما كانت هيئات تنظيم مؤتمرات وتظاهرات مسؤولة عن منع الصحفيين من العمل في 3 مناسبات.

ولم تكن المضايقات والاعتداءات والمنع من العمل والرقابة حكرا على هذه الأطراف بل ساهمت فيها عدة أطراف من بينها عمّال المؤسسات العمومية في مناسبتين و شركة خاصة وأعوان ونشطاء وإدارة مؤسسة إعلامية ومشجّعي جمعية رياضية وإرهابيين في مناسبة وحيدة لكلّ منها .

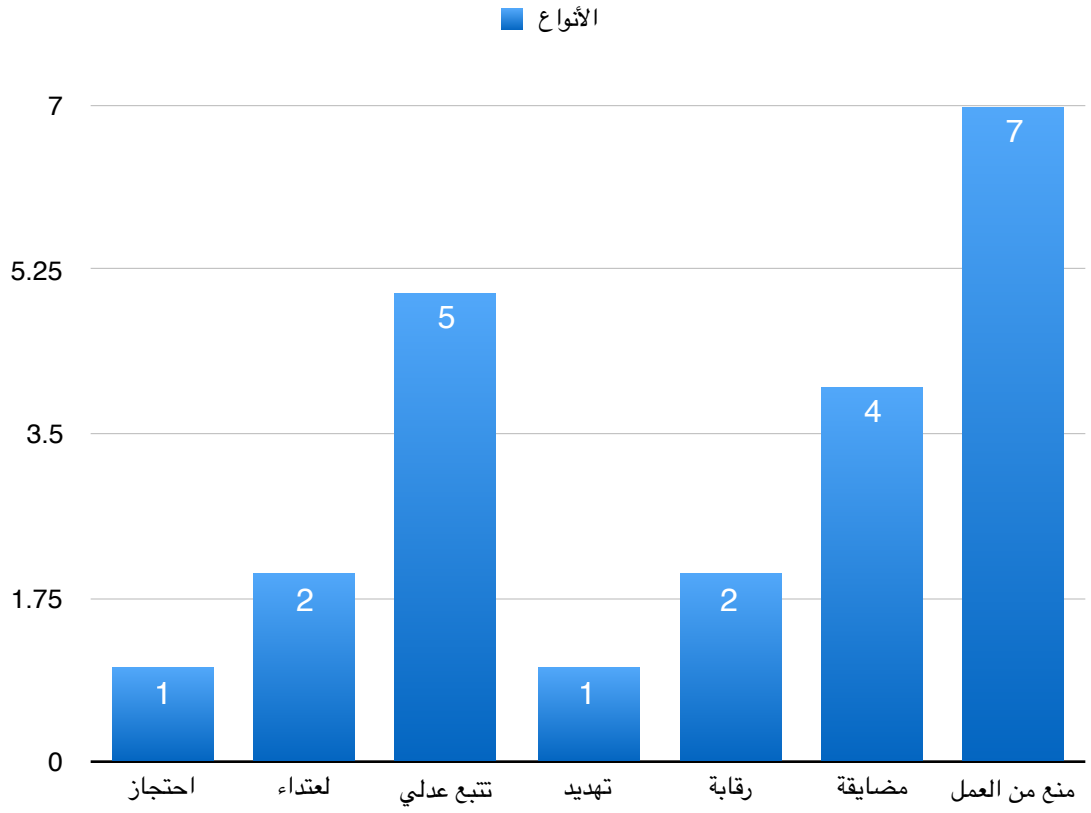

البارز خلال هذا الشهر ارتفاع عدد حالات المنع من العمل لتصل سبعة (7) في الوقت التي مثّلت 5 اعتداءات خلال الشهر المنقضي وارتفاع حالات التتّبع العدلي في حقّ الصحفيين من حالتين إلى 5 حالات.

كما حافظت حالات الرقابة على وتيرتها وقد سجّلت في مناسبتين من قبل السلطة التنفيذية وإدارة مؤسسّات إعلامية.

وتراجعت حالات المضايقات من 6 إلى 4 خلال هذا الشهر وتراجع عدد الاعتداءات من 4 إلى حالتين. وسجّلت خلال هذا الشهر حالة تهديد بالقتل ضد الإعلاميين نوفل الورتاني ولطفي العماري العاملين بقناة الحوار التونسي وحالة احتجاز.

وقد تركّزت الاعتداءات على الصحفيين في تونس العاصمة التي شهدت 14 حالة اعتداء لتشمل أيضا الصحفيين في الحمامات في 3 مناسبات في والوقت الذي اتّسعت رقعة

الانتهاكات في 7 ولايات في مناسبة وحيدة وهي ولايات سيدي بوزيد وصفاقس وقبلي و مدنين و القيروان و بن عروس.

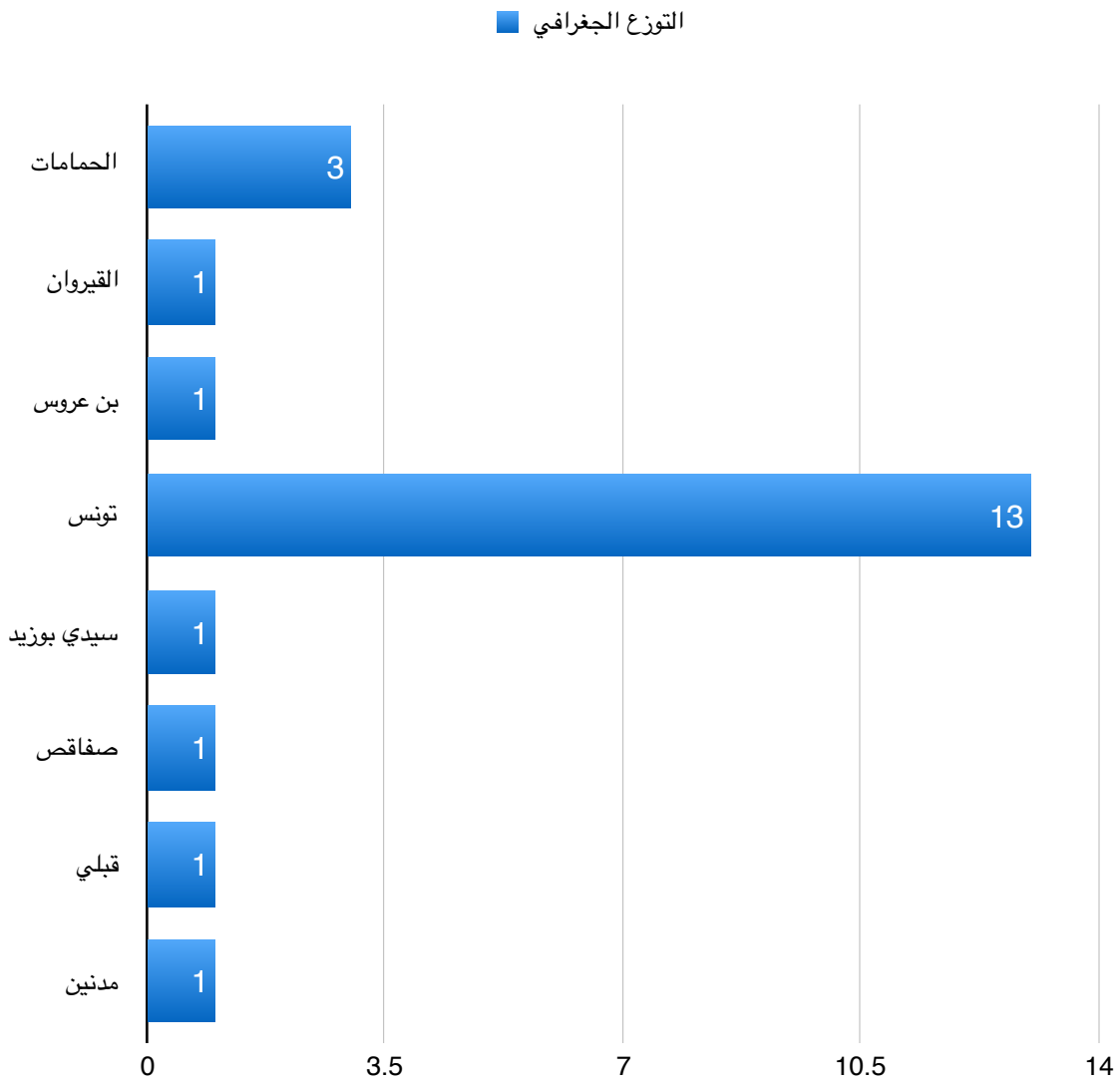

مصاعب كبيرة في الحصول على المعلومة

ارتفعت حالات المنع من العمل خلال شهر أفريل 2017، وتزامن ذلك مع تنظيم تونس لثلاث تظاهرات كبرى، الأولى ذات طابع ثقافي وتمثّلت في مهرجان الفرح الإفريقي، وتظاهرتان عربيتان لهما بعد سياسي وإعلامي، تمثّلا في اجتماع وزراء الداخلية العرب والمهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون. وقد أثبتت هيئات تنظيم التظاهرات الثلاث عجزها عن ضمان المساواة في حقّ الحصول على المعلومة بين وسائل الإعلام. كما تواصل تورّط الموظّفين العموميين والعمّال بالمؤسسات العمومية والمواطنين في حالات منع الصحفيين من العمل.
وإذ تسجّل وحدة الرصد تراجع حالات عرقلة الأمن لعمل الصحفيين في الميدان، فإنه لا يغيب عنها أن تنبّه إلى سلبية الدور الأمني المطلوب لتيسير مهمة الصحفي وحمايته في الميدان وضمان حقّه في الحصول على المعلومة. وقد سجّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في هذا المجال سبع حالات منع من العمل.

✳ منع صحفيين من تغطية اجتماع وزراء الداخلية العرب

المكان : تونس

التاريخ :5 أفريل 2017

المعتدَى عليه: طاقم قناة "الحرة" العراقية ومراسل "ليبيا 218" الليبية

المعتدِي: هيئة تنظيم

الوقائع:

عمد المكلف بالإعلام بالأمانة العامة لوزراء الداخلية العرب فؤاد ثامر إلى منع مراسل قناة "الحرة" بتونس الزميل توفيق العياشي وعدد من معاونيه من العمل خلال انتقالهم لتغطية اجتماع وزار الداخلية العرب المنعقد بتونس.
كما منع ثامر مراسلة قناة "218" الليبية.
وأفاد العياشي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين "راسلنا المكلّف بالإعلام في الآجال الضرورية لإيراد اسم طاقم عمل القناة في قائمة التغطية الاعلامية وفوجئنا فور التحاقنا بالاجتماع بعدم تمكيننا من شارات الدخول". مضيفا "وقد منعنا المكلف بالإعلام ثامر فؤاد من الدخول".

وسعيا من الفريق التقني لتغطية التظاهرة تمّت الاستعانة بالزملاء الذين أمكنهم الدخول إلى المقر لوضع مصدح قناة الحرّة وتأمين البثّ لكن دون جدوى. ويقول العياشي أنّ ثامر مسك المصدح وألقاه على الأرض قائلا أنّه على ذمّة شخص ممنوع من التغطية.

من جهته أفاد عبد الرحيم الرزقي مراسل قناة "218" في تونس لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية أنّه "قمنا بمراسلة مكتب الإعلام الخاص بالاجتماع في الآجال المحدّدة لكن فوجئت عند التحاقي بمكان عقد الاجتماع بعدم وجود اسمي في قائمة الدخول ومنعت من ذلك من قبل المكلف بالإعلام".

✳ **منع صحفية من العمل بمجلس نواب الشعب**

المكان: تونس

التاريخ: 11 أفريل 2017

المعتدى عليه: وحيدة القادري الصحفية بإذاعة "صراحة أف أم"

المعتدي: موظّف عمومي

الوقائع:

عمد موظّف بمجلس نوّاب الشعب إلى منع وحيدة القادري الصحفية بإذاعة "صراحة أف أم" من التصوير بهاتفها الجوال بتعلّة وجود منشور يحجّر ذلك.

وأفادت وحيدة القادري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "خلال تغطيتي للجلسة العامة المنعقدة اليوم حاولت التقاط صورة لفائدة إذاعتي فتوجّه نحوي حاجب يعمل بالمجلس ومنعني من التصوير، وتعلّل بوجود منشور يحجر التصوير وهو ما تكرّر عديد المرّات".

من جانبه وتفاعلا مع الحادثة عقد رئيس ديوان رئيس مجلس نواب الشعب جلسة مع الحجّاب والأعوان مؤكّدا لهم أن المنشور الصادر زمن المجلس التأسيسي وقع الغاء العمل به وأنه لا إشكال في تصوير الصحفيين بهواتفهم الجوالة.

*** منع صحفيين من العمل في مهرجان "الفرح الإفريقي"**

المكان: قبلي

التاريخ: 12 أفريل 2017

المُعتدى عليه: مراسلي المؤسسات الاعلامية
المعتدِي: هيئة تنظيم
الوقائع:
منعت عناصر من الأمن بإيعاز من منظمي مهرجان "الفرح الإفريقي" بدوز من ولاية قبلي عددا من الصحفيين من تغطية حفل اختتام المهرجان الذي أحياه الفنان "ألفا بلوندي". وقد تعلّلت إدارة المهرجان بعدم توفّر أماكن شاغرة لجلوس الصحفيين.
وقالت مروى الرمضاني الصحفية بقناة "أم تونيزيا" وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين "انتقلت إلى مكان العرض قبل انطلاقه وحاولت الدخول فطالبني الأمن ببطاقتي المهنية رغم حملي لشارة الدخول في خطوة أولى لمنعي، ثم تعلّل بعدم وجود أماكن ليضمن عدم دخولي"، مضيفة "دخلت خلسة إلى مكان الحفل لأكتشف احتلال أشخاص لا علاقة لهم بالصحافة والإعلام للأماكن المخصّصة للصحفيين". وقد وثّقت الرمضاني التجاوز عبر تقرير مصوّر من خلال هاتفها الجوال.
من جانبه أفاد منتصر ساسي الصحفي بقناة التاسعة أنّه "تمّ منعنا من قبل الأمن بتعلّة أنّه ليس هناك أماكن شاغرة مخصصة للصحفيين" وهو ما أكّده عديد الصحفيين المتواجدين بمكان انعقاد الحفل مشيرا إلى أنّ "منع قوات الأمن لنا كان عن سابق إصرار".
من جانبه أكد المكلف بالإعلام في المهرجان أنّه "قمنا بفض إشكال الإقامة ولكن خلال محاولتنا تنسيق دخول الصحفيين في حفل "ألفا بلوندي" كان هناك إشكال تنظيمي مرتبط بعدم توفّر أماكن شاغرة"، مضيفا "قامت هيئة المهرجان إثر ذلك بالاعتذار ولكنّ بعض الصحفيين غادروا في الوقت الذي تمكّن آخرون من الدخول بعد إخلاء الأماكن المخصّصة لهم من الدخلاء".
وقد تحصّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية على مقاطع فيديو تثبت المنع من العمل.

✳ **منع صحفيين من العمل في الحمامات**
المكان: الحمامات
التاريخ: 17 أفريل 2017
المُعتدى عليه: مراسلو المؤسسات الاعلامية
المعتدِي: هيئة مهرجان
الوقائع:
عمدت المكلفة بالإعلام في مهرجان التجميل والحلاقة بالحمامات إلى منع الصحفيين من العمل بتعلّة أنّ راديو"كاب أف أم" يمتلك حصريا حقّ التغطية.
قال عدد من مراسلي ومراسلات وسائل إعلام مرئية ومسموعة لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أنّهم توجّهوا يوم الاثنين 17 أفريل 2017 إلى

نزل ديار المدينة بالحمامات لتغطية مهرجان "التجميل والحلاقة" الذي تنظّمه الغرفة الوطنية للحلاقة بتونس واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، إلاّ أنّ المسؤولة عن الاتّصال بلجنة التنظيم ياسمين نصيب منعتهم من العمل. وقالت الصحفية شيماء الرميلي مراسلة راديو "ماد": "لقد منعتنا المكلّفة بالاتّصال بهيئة المهرجان من العمل مدّعية أن راديو "كاب fm" هو صاحب الحقّ الحصري في التغطية باعتباره شريكا في المهرجان، ثم قامت بإخراجنا متهمة إيّانا بـ"التشويش".

وقال أحمد الخويني: "بعد إخراجنا قمنا بالاحتجاج لدى المسؤول عن الاعلام بنزل ديار المدينة الذي أعلم إدارة النزل بالإشكال الحاصل، وتدخّل المدير العام للنزل وقدّم الاعتذار وطلب منا القيام بعملنا بحريّة، مشيرا إلى أنّ راديو "كاب fm" ليس شريكا في التنظيم".

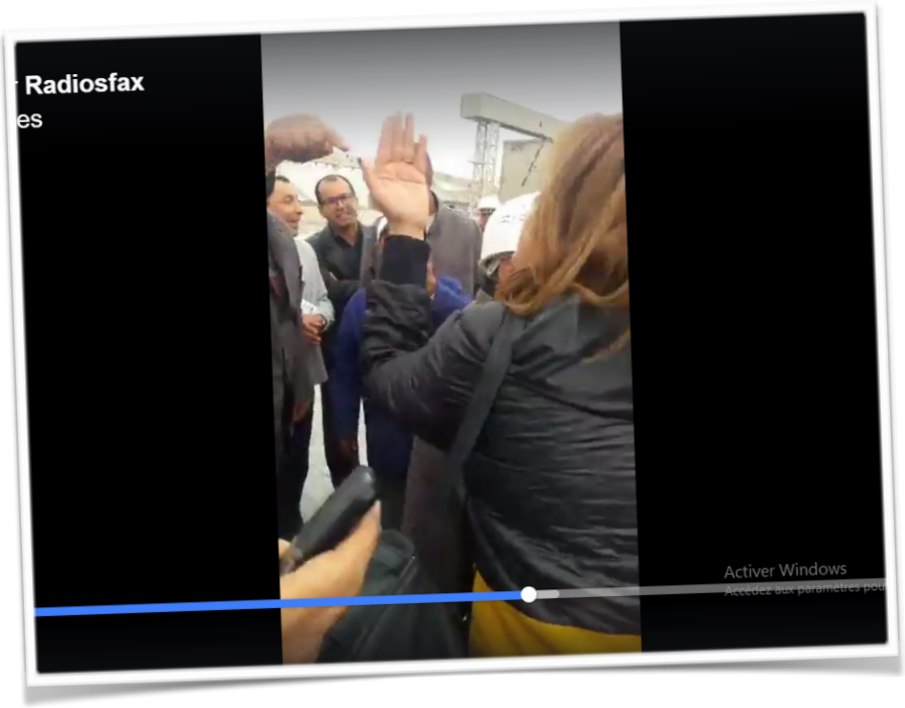

✳ **منع الصحفيين من العمل في مصنع "سياب"**

المكان: صفاقس

التاريخ: 20 أفريل 2017

المُعتدى عليه: أميرة التواتي (صبرة أف أم)، أميرة مقني وفرج الوحيشي وجوهر السقا(الديوان أف ام)

المعتدِي: عاملون بمؤسسة عمومية

الوقائع:

اعتدى عاملان بمصنع "السياب" بصفاقس على صحفية بإذاعة "صبرة أف أم" وصحفيي بإذاعة "الديوان أف أم" خلال تغطيتهم لزيارة رئيس الحكومة للمصنع.

وإفادت الصحفية أميرة التواتي مراسلة اذاعة "صبرة أف أم" بصفاقس لوحدة رصد الانتهاكات بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "تهجّم عليّ عاملان بمصنع "السياب" خلال عملي وقالا لي حرفيا "انت تشعل في النّيران ومأجورة" وحاولا إخراجي من المكان،" مضيفة "ظن العاملان أنني أعمل بإذاعة الديوان".

من جانبها أفادت الصحفية بإذاعة "الديوان اف ام" أميرة مقني أنّ عددا من العاملين بالمصنع المذكور قاموا بالتهّجم عليها صحبة تقنيي الاذاعة (فرج الحويشي وجوهر السقا)

موجـهّين لـهم الاتّـهامـات بـأنّ الإذاعـة تـقدّم صـورة مـغلوطـة وتـزيّـف الـحقائـق عـمّا يـحـدث بالمؤسّسة وأنها تعمل لفائدة لوبيات خاصة. كما حاول نفس الأعوان منعهم من تغطية الحدث من داخل مقرّ المؤسسة لولا تدخّل عدد من الأعوان الآخرين ومسؤولين جهويين.
وقد تحصّلت وحدة الرصد على فيديو يوثّق الاعتداء على الصحفيين.

✳ منع صحفيين من العمل في القيروان

المكان: القيروان
التاريخ: 24 أفريل 2017
المعتدَى عليه: سامي النصري وجلال موانع وبشير النجار صحفيون بقناة "الحرة" واشنطن
المعتدِي: المندوب الجهوي للشؤون الدينية
الوقائع:
عمد المندوب الجهوي للشؤون الدينية بالقيروان إلى منع فريق عمل قناة "الحرّة" مكتب واشنطن من العمل داخل جامع عقبة ابن نافع رغم حيازته لترخيص بالتصوير صادر عن وزارة الشؤون الدينية.
وأفاد مراسل قناة الحرة سامي النصري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية أنّه "خلال تنقّلنا للتصوير في جامع عقبة ابن نافع بالقيروان في إطار برنامج وثائقي حول الولاية ورغم استظهارنا بترخيص بالتصوير من وزارة الشؤون الدينية إلاّ أنّ المندوب الجهوي للشؤون الدينية رفض تمكيننا من انجاز عملنا".
وبعد منعهم يوم 24 أفريل 2017 تمّ السماح لطاقم القناة من التصوير في اليوم الموالي.

✳ طرد شبكة المسيرة الإعلامية اليمنية من المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون

المكان: الحمامات
التاريخ: 26 أفريل 2017
المعتدَى عليه: وفد شبكة المسيرة الاعلامية
المعتدِي: هيئة تنظيم
الوقائع:
أقدمت إدارة المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في دورته 18 المقامة في مدينة الحمامات بتونس أيّام 25 و26 و27 و28 أفريل 2017 على طرد شبكة "المسيرة" الإعلامية اليمنية،

المحسوبة على الحوثيين ومقرّها صنعاء، من الجناح المخصّص لها في سوق البرامج التلفزية بطلب من وزارة الإعلام اليمنية وأطراف خليجية كالسعودية.
وأفاد عمار الحمزي الممثّل القانوني لشبكة المسيرة الإعلامية اليمنية لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "تحصّلنا على ترخيص بالحضور في سوق البرامج التلفزية وقمنا بحجز فضاء خاص بنا مساحته 8 متر مربّع للتعريف بالقناة وبخطّها التحريري، لكن بعد سويعات من انطلاق المهرجان توجّه نحوي مسؤول العلاقات العامة بالمهرجان وطلب مني المغادرة مؤكّدا أنّ الأطراف الخليجية وخاصة السعودية هدّدت بسحب تمويلها للمؤتمر، ولذلك توجّب علينا المغادرة". وقد تحصّلت وحدة الرصد على نسخة من دعوة الحضور التي تلقتها الشبكة من قبل إدارة المهرجان وفاتورة خلاص الاشتراك التي بلغت 1200 دولار أمريكي مقابل تخصيص 8 متر مربع لهذه القناة للتعريف بعملها.
من جهة أخرى أكّد خالد عليان نائب رئيس قطاع التلفزيون اليمني في تصريح لقناة "بلقيس" الفضائية الرسمية الموالية لعبد ربّه منصور هادي أنّه "تقدّمنا بطلب مباشر لمنظّمي المهرجان لمغادرة قناة "المسيرة" وناصرنا في ذلك عدة أطراف من بينها قناة تلفزيون الخليج (السعودي) وقيل لنا أن الشبكة تقدّمت بطلب المشاركة بوصفها شركة لبنانية"، مضيفا "كان للقناة فضاء واسع تعرّف فيه بنفسها كتلفزة تهتم بالشأن اليمني وتناصر القضية الفلسطينية". ووضّح عليان أنّ إدارة المهرجان تقدّمت باعتذار رسمي لممّثلي السلطة اليمنية وقامت بإبلاغ ممثّلي المؤسّسة بأنّهم غير مرغوب فيهم وطردتهم.
وقد سعت الوحدة التواصل مع الإطار التنظيمي للمهرجان للحصول على توضيح لكن أفاد خميس الشايب المسؤول على الإعلام بأنّه لا علم له بالموضوع.
وقد تأكّدت وحدة الرصد عبر الوثائق التي تحصّلت عليها أنّ شبكة "المسيرة" تقدّمت بطلب للمشاركة بوصفها شبكة يمنية ومقرّها صنعاء وتحصّلت على موافقة إدارة المهرجان.

الرأي القانوني المرتبط بحالات المنع من العمل:

تخالف حالات المنع من العمل أحكام المرسوم 115 في الفصل التاسع الذي ينصّ أنّه "يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف المؤسّسات الإعلامية في الحصول على المعلومة أو يكون من شأنه تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعددي وشفاف".
كما أنّ المجلة الجزائية التونسية تجرّم الاعتداء على حرية الشغل وتسلّط عقابا سالبا للحرية على مرتكبيه.
وينصّ الفصل 14 من المرسوم 115 أنه "يعاقب كل من يخالف الفصول 11 و12 و13 وكل من أهان صحفيا أو تعدّى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد خلال مباشرته لعمله بعقوبة الاعتداء على شبه موظف عمومي. و ينصّ الفصل 12 من المرسوم أنه "لا يجوز أن

يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو الاعتداء على حرمته الجسدية أو المعنوية".

وينصّ الفصل 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنّه "لكلّ إنسان الحقّ في حرية التعبير ويشمل هذا الحقّ حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأيّة وسيلة أخرى يختارها...".

المضايقات خطوة للدفع نحو الرقابة الذاتية

سجّلت وحدة الرصد أخطر حالات المضايقة ضد الصحفيين العاملين بقناة "نسمة" عبر لافتة كتب عليها "نسمة من الإعلام إلى الإجرام"، وقد اعتبرت الوحدة هذه العملية مؤشّرا خطيرا لأنّه يضع صحفيي القناة المذكورة في دائرة الخطر ويضاعف من المخاطر التي يمكن أن تعترضهم أثناء عملهم في الميدان. كما سجّلت الوحدة تواصل تضييق الأمنين على الصحفيين في 3 مناسبات بهدف ترهيبهم وهرسلتهم.

✳ **مضايقة صحفي لمعرفة محتوى تسجيل**

المكان: تونس

التاريخ: 11 أفريل 2017

المعتدَى عليه: إسلام الحكيري مراسل "عرب 24"

المعتدِي: أمنيون

الوقائع:

عمد عونا أمن بالزي المدني إلى مضايقة إسلام الحكيري مراسل موقع "عرب 24" خلال مغادرته مكان ندوة صحفية عقدها رضا بالحاج مدير الديوان الرئاسي سابقا بتونس العاصمة. وطلب الأمني الاستماع إلى تصريح أدلى به النائب بمجلس نواب الشعب عبد العزيز القطي للصحفي.

وأفاد إسلام الحكيري مراسل موقع "عرب 24" لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنه "خلال مغادرتي لمقرّ انعقاد الندوة إلى شارع الحبيب بورقيبة توجّه نحوي عونا أمن بالزي المدني وطلبا منّي الاستماع إلى تصريح عبد العزيز القطّي، وعندما رفضت الاستجابة للطلب، هدّدني أحدهما بأنّه بإمكانه اصطحابي إلى مركز الأمن القريب للاستماع إلى التسجيل".

✳ **مضايقة صحفي في شارع الحبيب بورقيبة**

المكان: تونس

التاريخ: 14 أفريل 2017

المعتدَى عليه: إسلام الحكيري مراسل "عرب 24"

المعتدِي: أمنيون

الوقائع:

تمّت مضايقة إسلام الحكيري الصحفي بموقع "عرب 24" خلال تغطيته للتحرّك الاحتجاجي لطلبة كلية الحقوق بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.
وأفاد الحكيري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "أثناء تغطيتي للتحرّك الاحتجاجي لطلبة الحقوق ضايقني أحد المتواجدين بالمكان عرفت أنّه أمني بالزيّ المدني عندما طالبني بالاطلاّع على مضمون آلة تصويري، وعند سؤالي عن صفته طلب مني مرافقته ثم قام عدد آخر من الأمنيين بالالتحاق به في محاولة لمضايقتي، وقد تدخّل رئيس الفرقة الأمنية المتواجدة بالمكان لفظّ الإشكال".
وقد تحصّلت وحدة الرصد على نسخة من تسجيل فيديو يوثّق حالة التضييق ومطالبة عون الأمن بالزيّ المدني لإسلام الحكيري بمرافقته وتكتّل أعوان أخرين عليه.

الرأي القانوني:

ينصّ الفصل 11 من المرسوم 115 أنه "تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كلّ الأشخاص الذين يساهمون في إعداد المادّة الإعلامية محمية ولا يمكن الاعتداء على سريّة المصادر سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ... ويعتبر اعتداء على سريّة المصادر جميع التحريّات وأعمال البحث والتفتيش والتنصّت على المراسلات أو على الاتصالات ... ولا يجوز تعريض الصحفي لأيّ ضغط من جانب أيّ سلطة".

✳ **تحريض على قناة نسمة**
المكان: تونس
التاريخ: 19 أفريل 2017
المعتدَى عليه: صحفي قناة نسمة
المعتدِي: منظّمة مجتمع مدني
الوقائع:

عممت منظمة "أنا يقظ" لافتة تحمل شعار "نسمة من الإعلام إلى الإجرام" خلال دعوتها للتظاهر الخميس 20 أفريل من أمام المحكمة الابتدائية بتونس إلى ساحة القصبة بالعاصمة ضد الفساد. وقد حملت اللاّفتة عبارات تعتبر تحريضا على الصحفيين العاملين في القناة وتضاعف من المخاطر التي يمكن أن يتعرضّوا لها خلال عملهم في الميدان.
وتواصلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية مع منظمة "أنا يقظ" شارحة لها البعد التحريضي لهذا الشعار وما يمكن أن ينجرّ عنه من اعتداءات على الزملاء الصحفيين بالقناة، وطلبت منها سحب هذا الشعار .

✳ **مضايقة نهلة بن سالم**

المكان: تونس

التاريخ: 22 أفريل 2017

المعتدَى عليه: نهلة بن سالم قناة "تونسنا" الخاصة

المعتدِي: أمنيون

الوقائع:

تعرضّت الصحفية نهلة بن سالم إلى مضايقة من قبل الأمني ثامر بديدة عن طريق صفحة التواصل الاجتماعي "الفايس بوك" بعد عدم تمكينه من الحضور التلفزي. وقد أفادت وحدة رصد الانتهاكات بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّها تعرضّت إلى مضايقة عن طريق صفحتها الخاصة للتواصل الاجتماعي "الفايس بوك" من جانب الأمني ثامر بديدة بسبب عدم تمكينه من الحضور التلفزي في قناة "تونسنا" الخاصة.
وأضافت بن سالم أنّ الأمني المذكور عمد إلى توجيه تهديدات لها بالسجن وإمكانية تدخّله لدى بعض المؤسّسات الإعلامية الأخرى من أجل عدم السماح لها بالعمل الصحفي حيث قال لها حرفيا (كان ما تشدّش الحبس انا موش راجل)، وعبارات أخرى...
بن سالم ذكرت للوحدة أنّ الأمني المذكور طلب منها في مناسبتين أن تخصّص له مجالا ضمن القناة المذكورة من أجل الظهور الإعلامي، وبعد أن رفضت طلبه بطريقة غير مباشرة عمد إلى تهديدها بالسجن باعتباره أمني وله نفوذ. وقد مدّت بن سالم وحدة الرصد بصور تثبت هذا التهديد.

الرأي القانوني حول حالات المضايقة:

يخالف تصرف أعوان الأمن ضد الصحفية إسلام الحكيري في مناسبتين أحكام الفصل 11 من المرسوم 115 الذي ينص أنه "تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كل الأشخاص الذين يساهمون في إعداد المادة الاعلامية محمية ولا يمكن الاعتداء على سرية هذه المصادر سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ...". كما تعدٌ حالة التهديد الذي تعرضت له الصحفية نهلة بن سلامة جنحة يعاقب عليها القانون وفق أحكام الفصل 14 الذي ينص على عقاب كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله. كما يصنف ما أقدمت عليه منظمة "أنا يقظ" جنحة يعاقب عليها القانون وتدخل في خانة التحريض والهرسلة.

القضاء سيف يسلط على رقبة حرية الصحافة

سجّلت وحدة الرصد ارتفاعا كبيرا في وتيرة إحالة الصحفيين على القضاء الذي طرحت على أنظاره خمسة ملفّات في نفس الوقت. وتعتبر وحدة الرصد أيّ إحالة خارج إطار المرسوم 115 اعتداء على الصحفيين. كما درست وحدة الرصد محتوى المادة الاعلامية المقدّمة من قبل الزملاء المحالين على معنى المرسوم 115 ولم تجد في محتواها ما من شأنه أن يكون مبرّرا قانونيا لتوجيه الاتّهامات إليهم خاصة في ما تعلّق بقضية محمد بوغلاب وبالحكم القضائي الصادر ضد الصحفي بجريدة "الصحافة" مصباح الجدي والذي يعكس تعسّفا في استعمال القضاء.

✳ تتبع عدلي لبوغلاب

المكان: تونس
التاريخ: 24 أفريل 2017
المعتدَى عليه: محمد بو غلاب الاعلامي بقناة الحوار التونسي
المعتدِي: عمّال بمؤسسة عمومية
الوقائع:
قامت مجموعة من عملة الخطوط الجوية التونسية بمقاضاة الصحفي بقناة الحوار التونسي محمد بوغلاب على أساس جنحة الثلب المنصوص عليها بالفصل 55 من المرسوم 115. ويرجع سبب رفع الدعوى إلى تدخّل الصحفي المذكور أثناء برنامج 24/7 والذي أشار فيه إلى الخلاف الحاصل بين طيارّي المؤسّسة والتقنيين والذي يتعلّق بتشابه الزي المهني. والأكيد أنّ ما صرّح به محمد بوغلاب لا يمكن أن يكيّف على أنه مساس بشرف أو اعتبار أي قطاع أو جماعة مهنية.

✳ تتبع عدلي لصحفيي جريدة الشروق

المكان: تونس
التاريخ: 6 أفريل 2017
المعتدَى عليه: عبد الحميد الرياحي رئيس تحرير جريدة الشروق وإيمان بن عزيزة الصحفية بالجريدة
المعتدي: مواطنون

الوقائع:
مثلت الصحفية إيمان بن عزيزة رئيس تحرير جريدة الشروق اليومية عبد الحميد الرياحي أمام فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بولاية بن عروس على خلفية شكاية تقدّمت بها خبيرة عدلية لوكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ضدّ بن عزيزة بسبب مقال نشرته الصحيفة تحت عنوان "مقاضاة عضوة بالمجلس الأعلى للقضاء" بتاريخ 05 فيفري 2017.
وتمسّك لسان الدفاع أثناء حضوره الجلسة بتطبيق المرسوم 115 واستبعاد تطبيق مجلة الإجراءات الجزائية، وينصّ الفصلان 69 و72 من المرسوم أنّ قضايا الثلب ترفع طبق إجراءات الدعوة المباشرة بأن يقوم المدّعى باستدعاء مدير الدورية أو الناشر كفاعل أصلي والمؤلف بصفته مشارك كإدخال النيابة العمومية وذلك بواسطة عدل منفذ. ويتضّمن الاستدعاء وصف الفعل المشتكى منه والنص القانوني الذي يبنى عليه القيام.
وتنصّ الفصول 73 و74 و75 على إجراءات الإثبات بالنسبة إلى طرفي الخصومة وآجال صدور الأحكام في قضايا الثلب.
وتبعا لذلك اعتبر لسان الدفاع أن الإجراءات باطلة وبأنّه لا وجه للجواب في أصل التهمة.

✳ **تتبع عدلي للصباح الأسبوعي**
المكان: تونس
التاريخ: 20 أفريل 2017
المعتدَى عليه: نور الدين عاشور رئيس تحرير الصباح الأسبوعي والحبيب بن دبابيس مراسل الجريدة بصفاقس
المعتدِي: موظف عمومي
الوقائع:
تمت إحالة نور الدين عاشور رئيس تحرير الصباح الأسبوع والصحفي حبيب بن دبابيس

أمام الدائرة الجناحية عدد 6 بالمحكمة الابتدائية بتونس في القضية عدد 12109/2017 بتهمة نسبة أمور غير قانونية لموظّف عمومي عن طريق الصحافة على معنى الفصل 128 من المجلة الجزائية على خلفية شكاية تقدم بها المكلف العام بنزاعات الدولة. وتمّت إحالة الصحفيين على خلفية مقال صادر بـ "الصباح الأسبوعي" في جانفي 2015 حول قيام واعظ ديني بجهة "المحرس" بفتح مسجد مازال بصدد البناء ولم يتمّ افتتاحه رسميا من قبل وزير الشؤون الدينية. وقد قضت المحكمة الابتدائية بعدم سماع الدعوى وبطلان الاجراءات في الملف.

وبعد الاطلاّع على نصّ الشكاية وكافّة التفاصيل يلاحظ أنّ الإجراءات كانت مختلّة قانونيا، فقد كان على الشاكي في ملفّ الحال رفع دعوة مباشرة في الثلب على معنى المرسوم 115 إن كان يدّعي أنّ هناك ثلبا أو ضرّرا، وطبق إجراءات المرسوم 115 يمكن للصحفي إثبات ما يدعيه طبقا إجراءات سابقة للجلسة.

من ناحية أخرى فإنّ إحالة رئيس التحرير، استندت فيها النيابة العمومية إلى مجلة الإجراءات الجزائية، ولا يوجد لها أساس قانوني لأنّ المسؤولية الجزائية فردية، كما أنّ فعل المشاركة يفتقد إلى الركنين المادي والمعنوي في جانب رئيس التحرير.

وبخصوص أصل التهمة فإنّ ما جاء بالمقال لا يمكن أن يعدّ ثلبا ولا نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي.

ويمكن القول أن الفصل 55 من المرسوم 115 حول الثلب استوعب الفصل 128 من المجلة الجزائية بخصوص الصحفيين وما يرد بوسائل الإعلام.

✳ **تتبع عدلي لـ "بوابة تونس"**

المكان: تونس

التاريخ: 17 أفريل 2017

المعتدَى عليه: بوابة تونس

المعتدِي: شركات

الوقائع:

رفعت شركة تجارية (هـ .ت) قضية استعجالية أمام المحكمة الابتدائية بتونس ضدّ الموقع الالكتروني "بوابة تونس" عارضة أنّ الموقع نشر مقالا "تضمن حملة شرسة من الادّعاءات الباطلة قصد تشويه سمعتها ومسيرتها، وأنّ المقال لا يرتقي للعمل الصحفي البنّاء ذلك أنّه ينبني على ادّعاءات وعلى عبارات مهينة بهدف النيل من مصالح الشركة والتنكيل بها ولا صلة له بحرية التعبير".

وعلى أساس ذلك طلبت الشركة المذكورة من القضاء استعجاليا بإلزام الموقع بحذف المقال المنشور لما فيه من عبارات نابية ومهينة.
في هذا الباب، ينصّ الفصل 31 من الدستور" حريّة الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة. لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات". وينصّ الفصل الأول من المرسوم 115 أنّ "الحقّ في حرية التعبير مضمونة ويمارس وفقا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة وبقية المواثيق الدولية ذات العلاقة المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية وأحكام هذا الموسوم. ولا يمكن التقييد من حرية التعبير إلاّ بمقتضى نصّ و بشروط.
تبعا لذلك نصّ الفصل 39 وما يليه من المرسوم على حقّ كل شخص أن يطلب تصحيح كل مقال وردت فيه معلومات خاطئة. وطبقا للفصل 42 تتولّى المحكمة الابتدائية النظر في الدعاوي المتعلّقة بالامتناع عن إدراج حق الردّ طبقا لإجراءات القضاء الاستعجالي.
وفي أقصى الحالات أعطى المرسوم لكلّ شخص الحقّ في رفع دعوى مباشرة في الثلب طبق الفصول 73 الى 75 من المرسوم 115 وذلك بواسطة عريضة تبلغ بواسطة عدل منفذ وينظر فيها القضاء الجزائي.
من جانب آخر، نص المرسوم 115 على إجراءات إثبات التهم وأخرى لتكذيبها وهذا خارج عن اختصاص القضاء الاستعجالي. كما أنّ شطب المقال يستوجب مكافحة الاثباتات من الطرفين في نطاق دعوى جزائية خاصة نص عليها المرسوم 115 والفصل 72 وما يليه.

✳ **تتبع عدلي لمصباح الجدي**
المكان: تونس
التاريخ: 25 أفريل 2017
المعتدى عليه: مصباح الجدي الصحفي بجريدة الصحافة
المعتدي: مواطنون
الوقائع:
تمّت إحالة مصباح الجدي على القضاء على خلفية مقال نشر مارس 2016 بتهمة الثلب وبمراجعة المقال تبيّن عدم وجود أيّ عبارات يمكن أن تمثّل ادّعاءات غير صحيحة من شأنها أن تنال من شرف أو اعتبار شخص معيّن كما يوضّح ذلك الفصل 55 من المرسوم 115. وعليه يمكن القول أنّ الشاكي تعسّف في استعمال حقّ التقاضي كما أنّ إحالة الصحفي من قبل النيابة العمومية والحكم عليه في الطور الابتدائي بالخطية يخالف الفصل 31 من الدستور التونسي الذي يضمن "حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر".

تراجع وتيرة الاعتداءات المادية والمعنوية على الصحفيين

سجلت وحدة الرصد خلال شهر مارس الماضي 4 اعتداءات على الصحفيين تقلّصت إلى النصف في شهر أفريل مع غياب كلّي لاعتداءات الأمنيين عليهم. وفي المقابل لم تكن الحماية الأمنية للصحفيين أثناء قيامهم بعملهم بالضرورة المطلوبة مثلما هو الحال في الاعتداء الذي تعرّض له طاقم القناة الوطنية خلال مقابلة بملعب بن قردان من ولاية مدنين. وقد سجّلنا اعتداء بالدفع على الصحفية روضة العلاقي من قبل المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة.

✳ **مسؤول حكومي يعيق عمل صحفية**

المكان: الحمامات

التاريخ: 8 أفريل 2017

المعتدى عليه: روضة العلاقي الصحفية بـ "جوهرة أف أم"

المعتدي: مسؤول حكومي

الوقائع:

ضايق مستشار رئيس الحكومة المسؤول عن الإعلام و الإتصال الصحفية بإذاعة "جوهرة أف أم" روضة العلاقي خلال تغطيتها للقمّة العادية المنعقدة بالحمامات حول "المسؤولية الاجتماعية" وقام بدفع يدها الحاملة لآلة تسجيل ومعاتبتها على السؤال الذّي توجّهت به لرئيس الحكومة.

وأفادت العلاقي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية أنّها "سألت رئيس الحكومة حول ما

راج عن تغيير وزاري مرتقب، فقام مستشاره الاعلامي بمقاطعتي ودفعني بكلتا يديه قائلا "أين هو التحوير الوزاري؟ موضوعنا هو الصحة".

وقد تحصّلت وحدة الرصد على تسجيل صوتي و فيديو يوثق الاعتداء على العلاقي وقيام مفدي المسدي بدفع يدها بكلتا يديه وعزلها على الصحفيين والحديث معها، كما يثبت التسجيل الصوتي المضايقة التي تعرضّت لها الصحفية عبر التدّخل في محتوى السؤال.

الرأي القانوني:

ما قام به المسؤول الحكومي هو تدخّل في عمل الصحفيين وضرب لحقها في النفاذ إلى المعلومة وفق مقتضيات الفصل 10 من المرسوم 115 ويمنع المرسوم في فصله 9 وضع أي قيود تعيق تداول المعلومات أو تحوّل دون تكافؤ الفرص بين مختلف المؤسّسات الإعلامية في الحصول على المعلومة.

✳ **اعتداء خطير على طاقم وحدة الانتاج التلفزي بصفاقس**

المكان: مدنين - بن قردان

التاريخ: 19 أفريل 2017
المعتدى عليه: طاقم القناة الوطنية
المعتدي: مشجعي جمعية رياضية
الوقائع:

اعتدى بعض مشجّعي فريق اتّحاد بن قردان بالعنف الجسدي على طاقم وحدة الإنتاج التلفزي بصفاقس خلال تغطيته لمقابلة فريقه مع النادي الرياضي الصفاقسي بالملعب الرياضي ببن قردان مما أدّى لإيقاف البثّ لمدّة عشر دقائق. وعمد بعض المشجّعين إلى لكم المصوّر كمال بن عمر وضرب المصوّر فؤاد دربال بكأس.
وأفاد المصوّر الصحفي كمال بن عمر لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "في بداية المباراة رفع عدد من جماهير فريق بن قردان ثمار "الموز" وقاموا بإشارات غير أخلاقية فأدرت الكاميرا وامتنعت عن التصوير رغم مطالبتهم بذلك، مما جعلهم يقتحمون علينا منصّة الصحفيين ويعتدون عليّ بالعنف، كما اعتدوا على زميلي المصور فؤاد دربال بكأس، ومنعونا من مواصلة التصوير ليتوقّف البثّ المباشر لعشر دقائق".
من جهته أكّد الصحفي المكلّف بالتعليق على المباراة حافظ بن عامر أنّه "عشنا حالة من الرعب وشعرنا بأنّنا مهدّدون في سلامتنا الجسدية جرّاء حالة الهيجان التّي كانت عليها الجماهير والذين تواصلت تهديداتهم لنا طيلة المباراة، وقد أجبرنا نائب رئيس اتّحاد بن قردان على مواصلة البثّ المباشر".
الرأي القانوني:
يخالف ما تعرّض له طاقم التلفزة الوطنية أحكام الفصل 14 من المرسوم 115 الذي يعاقب كلّ من يخالف الفصول 11 و12 و13 وكلّ من أهان صحفي أو تعدّى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد خلال مباشرته لعملة وبعقوبة الاعتداء على شبه موظف عمومي.
وكذلك الفصل 9 من ذات المرسوم الذي يمنع فرض أيّ قيود تعوق حريّة تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف.

عودة رقابة السلطة التنفيذية

تم تسجيل مؤشّر خطير خلال شهر أفريل من قبل وحدة الرصد يمثّل ضربا صارخا لحريّة تداول المعلومات ونشرها عبر قرار وزير الداخلية في 3 أفريل 2017 إيقاف نشر جريدة الثورة نيوز. وبغضّ النظر عن خطّ المؤسسة التحريري فإنّ تفعيل حالة الطوارئ في الجانب الذّي يخصّ الإعلام، يعتبر خطرا يهدّد حريّة العمل الصحفي عموما والصمت عنه خطوة نحو إمكانية التعلّل به لتضييق الخناق على الصحافة والصحفيين. كما لا تقلّ عملية حجب برنامج "الموعد" لناجي الزعيري من قبل إدارة قناة "حنبعل" خطورة، خصوصا أنّ مقدم البرنامج اتّهم القصر الرئاسي بالتدخّل لعدم بث الحصة المسجلة مع المدير السابق لديوان رئيس الجمهورية رضا بالحاج.

✳ منع نشر وتداول الثورة نيوز (رقابة)

المكان: تونس

التاريخ: 3 أفريل 2017

المعتدى عليه: جريدة الثورة نيوز

المعتدي: مسؤول حكومي

الوقائع:

أصدر وزير الداخلية الهادي المجدوب في 3 أفريل 2017 قرارا بإيقاف جريدة الثورة نيوز ومنع نشرها وتداولها وحجز جميع النسخ الموجودة بالمطبعة اعتمادا على مقتضيات الأمر المنظّم لحالة الطوارئ.

وتنقلّت قوّات الأمن إلى المطبعة التي تطبع فيها الجريدة يوم 5 أفريل 2017 لتنفيذ القرار وعملت على حجز 10085 نسخة من الجريدة الأسبوعية المعدّة للتوزيع للفترة من 7 إلى 13 أفريل 2017 تحت عدد 221 من حجم 34 صفحة إضافة إلى 1850 نسخة غير صالحة للبيع لعيوب في اللون والطباعة والحجم.

وقد تحصّلت وحدة الرصد على وثائق تثبت القرار وطريقة تنفيذه.

الرأي القانوني:

ينصّ الفصل 8 من أمر 26 جانفي 1978 أنّه يمكن لوزير الداخلية وللوالي أن يتخّذ كلّ الإجراءات لضمان مراقبة الصحافة وكلّ أنواع المنشورات ويخالف هذا الأمر الدستور التونسي والمرسوم 115 بخصوص حرية التعبير والصحافة. وعليه فإنّ الإجراءات المتّخذة

ضدّ الجريدة المعنية مخالفة للدستور. ويكتفي المرسوم 115 بإجراءات المقاضاة طبق المحتوى إذا كان مخالفا للنظام العام أو كان يشكّل تحريضا على ارتكاب جرائم.

✳ **حجب برنامج "الموعد" على حنبّعل**

المكان: تونس
التاريخ: 9 أفريل 2017
المعتدى عليه: ناجي الزعيري
المعتدي: ادارة مؤسسة إعلامية
الوقائع:
حجبت إدارة قناة "حنبعل" يوم 9 أفريل 2017 برنامج "الموعد" المسّجل الذي يقدّمه الإعلامي ناجي الزعيري منتصف كل يوم أحد على خلفية استضافة رضا بالحاج مدير الديوان الرئاسي سابقا .
وأفاد الزعيري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "تمّ في تمام الحادية عشر والنصف ليلا من مساء السّبت حذف الومضة الإشهارية للبرنامج من الصفحة الرسمية لقناة "حنبعل" كما توقّف بثّها على القناة بعد أن تواتر بثّها يوم السبت في أوقات مختلفة".
وكان الزعيري قد صوّر الحلقة مع رضا بالحاج المدير الأسبق لديوان رئيس الجمهورية يوم السبت 8 أفريل 2017 بحضور كل من الإعلامي منذر بالضيافي والنائب مصطفى بن أحمد. وأوضح الزعيري أنّ "بالحاج تحدّث عن عدّة مواضيع مرتبطة بالقصر كإبعاد الحبيب الصيد عن رئاسة الحكومة والتدخل في التعيينات في الخطط الرسمية ". ورجح الزعيري تعرّض إدارة القناة لضغوطات من قصر قرطاج أجبرتها على عدم بثّ الحصة، مؤكّدا عدم حصوله على توضيح من إدارة القناة.
وقد حاولت وحدة الرصد التواصل مع زهير القمبري مدير القناة ولم تتلق ردّا منه.
و للإشارة تمّ بثّ تسجيل الحصّة المذكورة بعد حجبها على نفس القناة التلفزية.
الرأي القانوني:
ما أقدمت عليه إدارة قناة حنبعل يخالف الفصل 13 من المرسوم 115 الذي ينصّ أنّه "لا يجوز مساءلة أيّ صحفي على رأي أو أفكار أو معلومات ينشرها طبقا لأعراف وأخلاقيات المهنة كما لا يجوز مساءلته بسبب عمله إلاّ إذا أثبت إخلاله بالأحكام الواردة بهذا المرسوم. وينصّ الفصل 9 منه أنه "يمنع فرض أيّ قيود تعيق حرية تداول المعلومات، أو أنّ يكون من

شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف. وتنصّ الفقرة 3 من الفصل 11 أنه لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أي سلطة.

✳ **تهديد ضد الورتاني والعماري**

عادت تهديدات المجموعات المتشدّدة للظهور من جديد بعد كشف وزارة الداخلية لمخطط لاغتيال نوفل الورتاني ولطفي العماري، ما يمثّل ضربا لحرية الرأي وخطرا محدقا يدفع نحو تكميم الأفواه إزاء قضايا لا يمكن الصمت عنها تمثّل تهديد لحياة الأشخاص وحرمتهم الجسدية وحقوق الإنسان.

المكان: تونس

التاريخ: 1 أفريل 2017

المعتدى عليه: نوفل الورتاني ولطفي العماري العاملين بقناة الحوار التونسي

المعتدي: متشدّدون

الوقائع:

أبلغت وزارة الداخلية الإعلاميان لطفي العماري ونوفل الورتاني العاملان بقناة "الحوار التونسي" بأنّهما مهدّدان بالقتل خلال مناسبتين وطنيتين من قبل مجموعة إرهابية وقع إلقاء القبض عليها.

وأفاد لطفي العماري لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تمت دعوتنا أول هذا الشهر من قبل الادارة العامة للأمن الوطني وتم ابلاغنا بأنه وقع ايقاف مجموعة ارهابية وجدوا لديها مخططا لاغتيالي أنا وزميلي نوفل الورتاني والسياسي برهان بسيس" مضيفا "وقد تمّ الاستماع لنا في هذا الصدد".

من جهته أكّد العقيد وليد حكيمة المتحدث باسم الأمن الوطني أنّه " تمّت دعوة الإعلاميين وإبلاغهم والموضوع تحت متابعة النيابة العمومية التي فتحت بحثا في الموضوع والأمر محل متابعة من أعلى مستوى وللاشارة فان نوفل الورتاني ولطفي العماري يتمتعان بحماية أمنية منذ فترة" مضيفا أن "موضوع توفير الحماية يعود بالنظر إلى لجنة مختصّة تدرس أهمية وجدية التهديد".

الرأي القانوني:

إنّ التهديد الذي وجّه للصحفيين مرفوض ومجرم طبقا لأحكام المجلة الجنائية التونسية وقانون مكافحة الإرهاب، خصوصا أنّ المخطّط يكتسي طابعا إرهابيا وغايته بثّ الخوف والرعب والفوضى. وينصّ الفصل 12 من المرسوم 115 أنّه "لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي

أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو الاعتداء على حرمته الجسدية أو المعنوية.

الصحفي أداة لابتزاز السلطة

لا مبرر لاستعمال الصحفي كأداة لابتزاز ومقايضة السلطة وبات من الضروري تحييده عن كل الخلافات الطارئة بين المحتجين والسلطة واحترام طبيعة عمله، ولم يخفى على وحدة الرصد تقصير الجهات الأمنية وكذلك الجهوية في فضّ إشكال احتجاز الزملاء في ولاية سيدي بوزيد.

✳ **احتجاز صحفيين المسؤولين الجهويين**

المكان: سيدي بوزيد

التاريخ: 6 أفريل 2017

المعتدى عليه: منير الهاني (اخر خبر اون لاين) ، الهادي عافي (صبرة اف ام) ، نوفل الحرشاني (التلفزة الوطنية) صابر السبوعي (قناة الحوار التونسي)

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

احتجزت مجموعة من المواطنين 4 صحفيين بالمدرة الابتدائية "الهدى" بالرقاب من ولاية سيدي بوزيد خلال تغطيتهم لتداعيات وفاة فتاة على خلفية إصابتها بالتهاب الكبد الفيروسي. وقايض المواطنون السلطات الجهوية من أجل الدخول معهم في نقاشات لتوضيح أسباب الوفاة واحتجاجا على الأوضاع السّيئة للمدرسة.

وأفاد الصحفي منير الهاني مراسل موقع "اخر خبر اون لاين" لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّه "تنقّلنا إلى المدرسة منذ التاسعة صباحا لتغطية احتجاج الأهالي بعد حادثة وفاة فتاة بمرض التهاب الكبد الفيروسي، فاحتجزتنا مجموعة من المواطنين لإرغام المسؤولين الجهويين (الوالي والمعتمد) على التنقل إلى المكان والتفاوض معهم".

ولم يقم الأهالي بفكّ احتجاز الصحفيين إلاّ بعد قدوم المندوب الجهوي للتربية ومعتمد الرقاب في حدود الساعة الخامسة مساء.

وتواصلت وحدة الرصد هاتفيا بوالي سيدي بوزيد مراد محجوبي لحثّه على الدخول في تفاوض من أجل إنهاء احتجاز الزملاء وكلّف معتمد الجهة فيصل صحراوي والمندوب الجهوي للتربية بالتدّخل.

الرأي القانوني:

ما أقدم عليه الأهالي يعتبر مساسا من كرامة الصحفيين واعتداء على حرمتهم الجسدية والمعنوية وهو ما يخالف الفصل 12 من المرسوم 115 وما تنصّ عليه الفقرة 3 من الفصل 11 من المرسوم التي تقول أنّه "لا يجوز تعريض الصحفي لأيّ ضغط"

تدخّل السلطة في الإعلام
محاولة لتوجيه الإعلام

لاحظنا خلال شهر أفريل 2017 تطوّر نسق الاعتداءات على الصحفيين، وسجّلنا ارتفاعا في اعتداءات المسؤولين الحكوميين وهيئات تنظيم التظاهرات وإدارات المؤسّسات الإعلامية على الصحفيين، وهو ما يعتبر تراجعا بخطوات إلى الخلف في مسار الحريات خلال شهر أفريل عبر منع الصحفيين من العمل وممارسة رقابة مباشرة وغير مباشرة عليهم، و تعكس مواقف سياسية وسعيا للتحكم في الاعلام والتدخل في عمل مؤسساته في محاولة لفرض السيطرة عليه وتركيعه.

1. السلطة التنفيذية تعود بقوة

سعت السلطة التنفيذية بداية شهر أفريل إلى بسط سيطرتها على الإعلام عبر التفعيل المفاجئ لقانون الطوارئ وإيقاف نشر صحفية "الثورة نيوز" كما سعى بعض مسؤوليها إلى التضييق على التدفّق الحرّ للمعلومات عبر تدخّلات غير مباشرة ومباشرة لمنع الوصول إليها.

وعاد قانون الطوارئ ليهدّد الإعلام بعد أن لجأت إليه السلطة التنفيذية في خطوة اعتبرتها وحدة الرصد محاولة جديدة لتضييق الخناق على حرية الصحافة ومؤشّرا سلبيا على عدم تقيّد السلطة التنفيذية بمقتضيات الدستور وبالالتزمات الدولية. ففي 3 أفريل استعمل الهادي المجدوب وزير الداخلية صلاحياته التي يخولها له الفصل 8 من أمر 28 جانفي 1978 لممارسة رقابة على الصحافة وعلى المنشورات وأصدر أمرا بإيقاف نشر وتداول وتوزيع جريدة الثورة نيوز ما يعكس تبنّي السلطة لمبدأ التضييق على حرية التعبير. وهذه الخطوة خطيرة جدّا، لأنّها يمكن أن تفتح الباب لقرارات مماثلة أو أكثر خطورة، ضدّ مختلف وسائل الاعلام المكتوبة والإلكترونية والمسموعة والمرئية.

كما سجّلت وحدة الرصد محاولة السلطة التنفيذية التدخّل في المحتويات الإعلامية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر الضغط على إدارة مؤسّسة "قناة حنبعل" لحجب برنامج "الموعد" لمقدّمه ناجي الزعيري، والذي يقدّمه منتصف نهار كلّ أحد في محاولة لضرب خصومها السياسيين ومنع تداول معلومات حول سير العمل داخل مؤسسة رئاسة الجمهورية. كما أنّه لم يكن مطمئنا تعمّد مفدي المسدي المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة مضايقة الصحفية

روضة العلاّقي خلال زيارة رئيس الحكومة لمدينة الحمامات حيث عمد إلى دفعها كردّ فعل بعد إلقائها سؤالا على رئيس الحكومة حول تعديل وزاري منتظر، معتبرا أنّ المجال ليس مفتوحا لطرح مثل ذلك السؤال.

كلّ هذه الممارسات المباشرة والغير مباشرة للسلطة التنفيذية تؤشّر إلى وجود نية لوضع اليد على الإعلام وتطويعه لخدمة أجندات السلطة الحاكمة.

2. المصالح السياسية تتحكّم في التغطيات الاعلامية

نظّمت تونس خلال شهر أفريل 2017 تظاهرتان مهمتان كان يمكن أن تكونا مناسبة لتقديم نموذج يحتذى عن الديمقراطية الناشئة، لو احتكم المنظّمون لمبدأ المساواة بين وسائل الاعلام وابتعدوا عن توظيف الإعلام للمصالح السياسية لبعض البلدان والأطراف السياسية.

فقد تمّ منع طواقم قناتي الحرة وقناة 218 من تغطية اجتماع وزراء الداخلية العرب بطريقة تنمّ عن سياسة تمييزية من قبل القائمين على التنظيم إزاء القناتين في مسعى لتوجيه التغطيات الإعلامية بما يخدم الأجندا الرسمية للاجتماع ويمنع الجمهور من مقاربات مختلفة حولها. وقد استهدف الموقف أساسا قناة "الحرة" وتحديدا مراسلها توفيق العياشي في محاولة لتأديبه على خلفية موقفه من اجتماع وزارء الداخلية العرب المنعقد في مصر في مارس 2016 والذي انتقد فيه اصدار الاجتماع لقرارات تتعلق بمسائل خارجية.

كما دفع صحفيو شبكة المسيرة الإعلامية اليمنية ثمن توجّهات خطّ قناتهم التحريري المحسوب على شقّ الحوثييّن عبر إقصائهم خلال المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون من خلال تعاضد جهود السلطات اليمنية الرسمية بدعم من بعض الدول الأخرى ومن بينها السعودية لفرض طرد القناة من فعاليات المهرجان. هذه الممارسة التي يتواجه فيها الإعلامي مع السياسي تعتبر تمييزا يضرب أهمية المهرجان بوصفه آلية دعم لحرية الإعلام والتعبير ويطعن في استقلالية الهيئة المديرة له.

التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وأمام ارتفاع نسق الاعتداءات خلال شهر أفريل مقارنة بشهر مارس وظهور فاعلين جدد يمثلون السلطة التنفيذية ويعكسون منحى تضييقي على حرية الصحافة توصي :

- النيابة العمومية ومن خلفها وزارة العدل بإيقاف التتّبعات القضائية في حقّ الصحفيين خارج إطار القوانين الخاصة بالمهنة الصحفية (المرسومين 115 و 116) وتجنّب إحالة الصحفيين على فرق الأبحاث والتفتيش.

- وزارة الداخلية بتفعيل دور أعوانها في ضمان سلامة الصحفيين خلال تأديتهم لعملهم وفق ما تقتضيه مدوّنة السّلوك الخاصة بهم والتي تمّ العمل عليها طيلة سنوات لتنظيم العلاقة بين الأمن والصحفيين في الميدان، مع اتخاذ إجراءات إستباقية وإحترازية لحماية الصحفيين الرياضيين أثناء تغطيتهم للأحداث الرياضية بعدما سُجّل تباطؤ في التدخل لحمايتهم رغم تنبيهات عديدة صادرة في الصدد.

- السلطة التنفيذية برفع اليد على الإعلام وعدم التدخّل في المحتويات الإعلامية والضغط وهرسلة الصحفيين ومضايقتهم بما يهدّد الحسّ النقدي لديهم، ويعدّ هذا التدّخل خرقا لتعهّدات السابقة وتجاوزا للدستور والقوانين الجاري بها العمل.

- الصحفيين بالإبلاغ عن الاعتداءات التي يتعرضّون لها للتدقيق فيها وإسداء الاستشارات القانونية المناسبة وتوثيقها وتشكيل الملفات لاستعمالها فيما بعد لتتبّع المعتدين.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع :

- المفوضية السامية لحقوق الانسان
- اليونسكو